

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في: العلوم التجارية – تخصص: محاسبة و جباية

بعنوان

أهمية التدقيق الداخلي ودوره في زيادة ربح الشركة

تحت إشراف الأستاذة:

بربار حفيظة

إعداد الطالبة:

عدادي غنية

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....رئيسا

الأستاذ:.....مشرفا

الأستاذ:.....ممتحنا

الأستاذ:.....ممتحنا

السنة الجامعية : 2012-2013



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "من لا يشكر الناس لا يشكر الله."

أشكر الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي مكّنني من إنجاز هذا العمل

المتواضع، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وأقدم كذلك بجزيل الشكر إلى جامعتي د.مولاي الطاهر، لما قدمته لي

من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية

كما أتقدم بجزيل الشكر لأستاذة بربار حفيظة لتفضلها بالإشراف على

هذه الرسالة، وإلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما

تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون

في مسيرتي العلمية

غنية عداي



الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهدني

إلى من زرع فينا الأمان و أضاء طريقنا إلى الأمام و كان دوما الساهر المثابر

لنكبر

أقدم لك خجولة هذا الانجاز لتفرح بميزاك كما كنت دائما فرحا لعيوننا :أبي

العزيز...

إلى أ من قلبه في الوجود، إلى من يعجز فيها اللسان عن التعبير ويتوقف العقل

عن التفكير، إلى من دعته الله لي بالتوفيق والهدى في الدعاء

إلى قرة عيني :أمي...

أطال الله في عمرهما وقدرني على رد جزء من جميلهما.

إلى من نشأت و ترعرعت بينهم إخوتي الأعمام :

لخضر ، عيسى، خليفة، عبد القادر ، سعيد أيمن ، محمد سيف الدين

إلى الأعمام المنيرة و مصدر العنان أخواتي الفاضلات :

أم خليفة ،ميمونة، خديجة ،نعيمة ، كريمة، أسماء، سعيدة إيمان

إلى نور البيت و من يبعث بالفرح بيننا إلى الكتكوت الصغير :بلعيد عبد الوافي .

إلى كل من أكن لهم التقدير و الاحترام أصدقائي و زملائي:

محمد علاء الدين، عيوننة، مليكة.





قائمة المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
ا	شكر و تقدير.....
ب	إهداء.....
ت	قائمة المحتويات.....
ج	فهرس الجداول.....
ج	فهرس الأشكال.....
ج	فهرس الملاحق.....
ح	الملخص باللغة العربية.....
خ	الملخص بالانجليزية.....
الفصل الأول: الإطار العام	
1	1- مقدمة.....
2	2- مشكلة الدراسة.....
3	3- أهداف الدراسة.....
3	4- أهمية الدراسة.....
4	5- فرضيات الدراسة.....
5	6- نموذج الدراسة.....
6	7- منهجية الدراسة.....
7	8- الدراسات السابقة.....
7	8-1- الدراسات العربية.....
12	8-2- الدراسات الأجنبية.....
17	9- ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.....
18	10- خطة الدراسة.....
الفصل الثاني: الإطار النظري	
19	- تمهيد.....
20	1-التدقيق الداخلي.....
20	1-1- مفهوم التدقيق الداخلي.....
22	1-2- أهمية التدقيق الداخلي.....
22	1-3-1- أهداف ووظائف التدقيق الداخلي.....
22	1-3-1- أهداف التدقيق الداخلي.....
22	1-3-1- وظائف التدقيق الداخلي.....
23	1-3-1- وظائف أخرى للمراجعة الداخلية.....
24	1-4- المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.....
25	2- ربحية الشركة.....
28	1-2- تعريف الربحية.....



29	2-2- معايير الربحية.....
29	1-2-2- مفهوم القوة الإيرادية.....
30	2-2-2- عناصر القوة الإيرادية.....
31	2-2-3- طرق تحسين القوة الإيرادية.....
32	2-2-4- العائد على الاستثمار.....
34	2-3- نسب الربحية.....
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي	
37	1- الطريقة والإجراءات.....
37	1-1- مجتمع وعينة الدراسة.....
38	1-2- أداة الدراسة.....
38	1-3- خصائص وسمات مجتمع الدراسة.....
39	1-3-1- المؤهل العلمي.....
40	1-3-2- التخصص العلمي.....
41	1-3-3- عدد سنوات الخبرة.....
42	1-3-4- العمر.....
43	1-4- التحليل الإحصائي الاستبانة.....
43	1-4-1- صدق وثبات الأداة.....
44	1-4-2- اختبار توزيع البيانات.....
45	1-4-3- نتائج اختبار الفرضيات.....
50	3- النتائج والتوصيات.....
50	3-1- النتائج.....
51	3-2- التوصيات.....
52	قائمة المراجع.....



الصفحة	قائمة الجداول
37	جدول رقم (01-02): المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.....
39	جدول رقم (1-3): توزيع الاستبانات على الشركات.....
40	جدول رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.....
41	جدول رقم (4-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.....
42	جدول رقم (6-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.....
43	جدول (7-3): اختبار ألفا كرونباخ.....
44	جدول رقم (8-3): اختبار Colmogrove.....
45	جدول رقم (9-3): نتائج اختبار الفرضية الأول.....
46	جدول (10-3): نتائج اختبار الفرضية الثانية.....
47	جدول (11-3): نتائج اختبار الفرضية الثالثة.....
48	جدول (12-3): نتائج اختبار الفرضية الرابعة.....
49	جدول (13-3): نتائج اختبار الفرضية الخامسة.....

الصفحة	قائمة الأشكال
5	الشكل رقم (01-01): نموذج الدراسة.....
34	الشكل رقم (01-02): نسب الربحية.....

الصفحة	قائمة الملاحق
I	1 - استبانة



ملخص الدراسة

(غنية عداوي، 2013 أهمية التدقيق الداخلي ودوره في زيادة ربحية الشركة)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين وزيادة الربحية في الشركات الجزائرية حالة ولاية سعيدة وقد تم التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المتمثل في المدققين الداخليين والمحاسبين العاملين في الشركات على مستوى ولاية سعيدة والبالغ عددهم 80 من خلال، ليتم التوصل إلى مجموعة من النتائج وذلك بعد معالجتها ببرنامح الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والتي مفادها أن هنالك دوراً ملموساً لوظيفة التدقيق الداخلي في تحسين وزيادة ربحية الشركة، من خلال تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، الميثاق الأخلاقي، متابعة تطور معايير التدقيق الداخلي للوصول إلى فهم طبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، الحفاظ على استقلالية إدارات التدقيق الداخلي وتدعيم أركانها ومتطلباتها، ووجود الصلاحيات الكاملة للمدقق الداخلي والأخذ بتوصياته في كافة المجالات مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المدقق الداخلي بالشكل المطلوب. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المدقق الداخلي، ربحية الشركة.



Abstract

(Addadi Ghaniyya, 2013 the importance of internal audit and its role in increasing the profitability of the company)

This study aims to find out the role of internal audit to improve and increase profitability in the Algerian companies if the mandate of the happy and has been analytical in conducting the study by collecting data from a questionnaire distributed to the population of the study goal of internal auditors and accountants working in companies in the state happy and totaling 80 through, to be reached to the set of results after treatment program Statistical Package for Social Sciences (SPSS)

To the effect that there is a significant role for the function of internal audit to improve and increase the profitability of the company, through the assessment and evaluation of the internal control system, development of plans and programs and follow-up in the areas of production and distribution within the facility, Code of Ethics, follow the development of standards of internal auditing to get to understand the nature of the work of the company and identify potentially hazardous areas, preserving the independence of the internal audit departments and strengthen its corners and its requirements, and the presence of the full powers of the Internal Auditor and the introduction of its recommendations in all areas with work to provide all the necessary facilities for the work of the internal auditor as required. The study concluded with a set of recommendations.

Keywords: internal audit, internal auditor, the profitability of the company.

الفصل الأول :

الإطار العام

1- المقدمة:

لقد أبرزت الفضائح المالية و دعاوي الاحتيال في الشركات الرائدة العملاقة في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق آسيا و روسيا ضعف الأنظمة الرقابية الداخلية، حيث أن قوة أو ضعف هذه الأنظمة يتوقف على نطاق التدقيق ونوعه المناسب للشركة، إذ يعد مصطلح التدقيق من المصطلحات الإدارية التي ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة وأصبحت محط أبحاث وتجارب علمية تهدف إلى تطوير أساليبها والتقنيات المستخدمة فيها لتواكب التطورات والتغيرات التي شهدتها العالم الاقتصادي، ومن أنواع التدقيق الذي أثار اهتمام المنظمات والشركات الكبرى "التدقيق الداخلي" هذا الأخير يعتبر من الوظائف الهامة في الشركات اليوم خاصة بعد تغير النظرة القديمة له بدلا من اكتشاف الأخطاء و الانحرافات ، أصبح بمثابة أدوات فعالة تهتم بتطوير الشركة و زيادة أدائها المالي و استمراره.

ولقد عرف معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors) (IIA) التدقيق الداخلي بأنه " نشاط مستقل يقدم تأكيدا موضوعيا وهو نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة، وتحسين عمليات المنظمة، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم والتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الإدارة".

(زاهر الرمحي ، 2010، ص1)

2- إشكالية الدراسة:

إن وظيفة التدقيق الداخلي لم تعد مقتصرة على التدقيق المالي فحسب ، بل تطورت لتشمل أنواعا أخرى كالتدقيق التشغيلي و تدقيق الالتزام، الأمر الذي ينعكس على نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي ، في نفس الوقت إن احد متطلبات ربحية الشركة يتضمن أن تنفذ المؤسسات الحاصلة على أرباح تدقيقا داخليا جيدا.

و نظرا لأهمية كل من التدقيق الداخلي و ربحية الشركة. نطرح السؤال التالي:

➤ كيف يؤثر التدقيق الداخلي على ربحية الشركة ؟

و تنبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية ، كما يلي :

➤ ما مدى مساهمة تقييم وتقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في زيادة وتحسين ربحية الشركة ؟

➤ ما مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ؟

➤ ما مدى التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق في تحسين

كفاءة و زيادة ربحية الشركة ؟

➤ ما مدى مساهمة خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين

كفاءة و زيادة ربحية الشركة؟

➤ ما مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة

ربحية الشركة ؟

3- أهداف الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة هذه الدراسة يمكن تحديد أهدافها في :

➤ مدى مساهمة تقييم وتقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في زيادة وتحسين ربحية الشركة ؟

➤ مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في

تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ؟

➤ مدى التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق في تحسين

كفاءة و زيادة ربحية الشركة ؟

➤ مدى مساهمة خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين

كفاءة و زيادة ربحية الشركة؟

➤ مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية

الشركة ؟

4- أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون التدقيق الداخلي موضوع حيوي و هام بالنسبة للشركات

الخاصة و العامة حيث لم تعد هذه الوظيفة منحصرة في التدقيق المالي بل تتعداه إلى أشكال

مختلفة، الأمر الذي يجعل وظيفة التدقيق الداخلي تقترب من النقطة التي تجعلها قادرة على

المساهمة في ربحية الشركة ،

كما تعود هذه الدراسة بالنعف على كل من الطلبة، إذ تعتبر كمصدر جامع من الجهة النظرية

باعتبارها تعالج موضوع التدقيق الداخلي والربحية. وهي تعود بالنعف على أصحاب الشركة

خاصة أنها تسلط الضوء على عاملين مهمين في نجاح و استمرار المؤسسة، و المحافظة من

العش و الاختلاس و تحقيق الربحية.

5- فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى : تقييم وتقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية لا يؤدي إلى تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

الفرضية الثانية : تقييم العمليات التشغيلية لا يعد كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

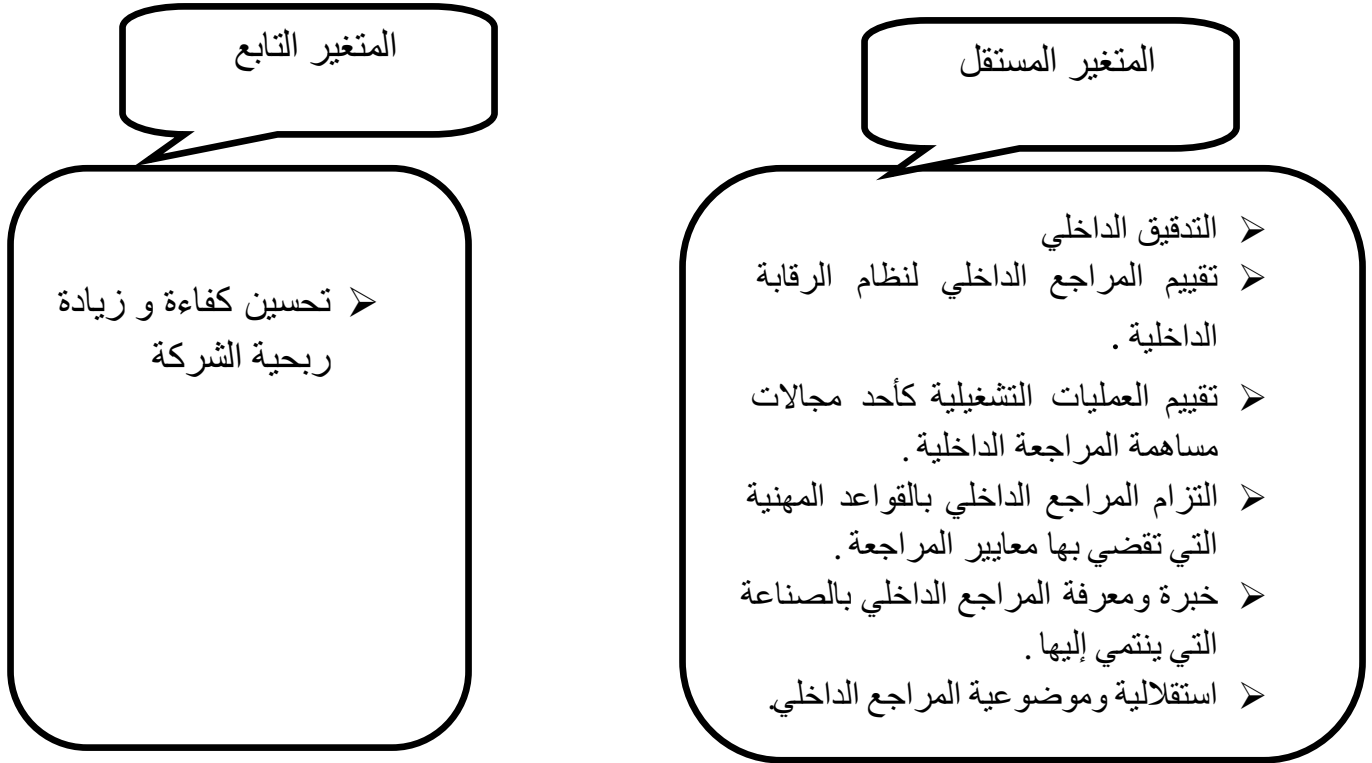
الفرضية الثالثة : التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق لا ينعكس على كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

الفرضية الرابعة: خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها لا يحسن من كفاءة و زيادة ربحية الشركة.

الفرضية الخامسة : استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي لا يحسن من كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

6- نموذج الدراسة:

الشكل (1-1): نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الطالبة

7- منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وللتوصل إلي نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة.

مصادر البيانات :

المصادر الأولية :

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم إعداد وتصميم استبانة وتوزيعها على وحدات المحاسبة و المالية في الشركة ، و تم تفرغ وتحليل وتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية SPSS الاستبانة من خلال استخدام برنامج المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

المصادر الثانوية :

تم استخدام المصادر الثانوية العربية والإنجليزية والتي تشمل ما كتب في الأدب المحاسبي عن موضوع الدراسة وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

8- الدراسات السابقة :

8-1- الدراسات العربية :

- دراسة (الكاشف،2000) التي قام بها الدكتور محمود يوسف الكاشف بعنوان:

"نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"

وقد هدفت الدراسة إلى وضع إطار عام لتطوير فاعلية دور المراجعة الداخلية في خلق القيمة منطلقاً من نتائج تقييم جهود المنظمات المهنية والباحثون والممارسون للمهنة وسعى لإلقاء الضوء على مبررات توسيع النطاق التقليدي للمراجعة الداخلية وما يترتب على ذلك من دعم مساهمة المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها واستعرض الكاشف في الدراسة التغيرات التي طرأت على الدور التقليدي للمراجعة الداخلية في ظل التطورات التي حدثت في بيئة النشاط من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين والمستفيدين، حيث تعدى دور المراجعة الداخلية مجرد التأكد من صحة وسلامة العمليات المالية والرقابية إلى تقييم العمليات التشغيلية وأنشطة المنظمة للتحقق من الاستخدام الكفاء للموارد وتقييم مدى فاعلية النظم الرقابية ونظم إدارة المخاطر ووضع وتطوير برنامج لضمان الجودة سواء على مستوى المنظمة ككل أو على مستوى قسم المراجعة الداخلية بما يخدم الجهات المختلفة كما أصبح لزاماً على أقسام المراجعة الداخلية المشاركة في وضع مقاييس الأداء والمساهم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة وقد أورد الكاشف في نهاية بحثه إطاراً مقترحاً لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية في خلق القيمة تتحدد فاعليته على ضوء ثلاثة عوامل أساسية:

وهي: أولاً: طبيعة العلاقة بين فريق المراجعة الداخلية والإدارة والفهم المشترك لجميع الأطراف في سلسلة القيمة لدور وأهمية وظيفة المراجعة الداخلية.

وثانياً: مدى مساهمة فريق المراجعة في تقييم مخاطر النشاط الثلاث المالية والتشغيلية والإستراتيجية.

أما العامل الثالث: فهو مدى اقتناع الإدارة والمتعاملين مع فريق المراجعة بدورها في تحقيق القيمة.

- دراسة (احمد مخلوف، 2007) بعنوان :

" المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية "

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م، وذلك لعدم وجود معايير أردنية للتدقيق الداخلي تحكم هذه المهنة في الأردن، كما تناولت هذه الدراسة تقييماً لمدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد قام الباحث بإعداد استبانته موجهة إلى مدراء و كادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

وزعت الاستبانة على كافة البنوك التجارية الأردنية المسجلة لدى البنك المركزي الأردني ومراقب الشركات وسوق عمان المالي والبالغ عددها (17) بنكاً. وقد رفض عدد من البنوك توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في هذه البنوك، وبلغ عدد هذه البنوك (3). حيث تم توزيع (74) استبانته على مدراء و موظفي التدقيق الداخلي وكانت الإجابات على هذه الاستبانة بنسبة 82%. وذلك لامتناع عدد من البنوك عن الإجابة على هذه الأسئلة وذلك لأسباب سرية العمل ومقتضياته. وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أساليب التحليل التالية : (الأساليب الإحصائية الوصفية ، التوزيع التكراري ، تحليل الانحدار ، وتحليل التباين لاختبار فرضيات الدراسة)

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، عدد فروع البنك، وكما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والتخصص العلمي للمدققين الداخليين، وكما أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف، وأيضاً تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وكما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لدى تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية، وجد أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق.

- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل 2007 بعنوان:

" وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري "

" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور وظيفة التدفق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته اعتماداً على الدراسة النظرية والدراسات السابقة مكونة من (7) أجزاء وزعت على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها (36) شركة وبلغت الردود (31) استبانته أي بنسبة إرجاع قدرها (86 %) واستخدام الباحث البرنامج لتحليل البيانات (SPSS) .

وكان من أهم نتائج الدراسة أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفعالية الأداء وأنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة.

- دراسة (إيهاب ديب، 2012) بعنوان :

"أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"

"دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانته مكونة من أربعة محاور، اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، بلغ عدد 33 وتم استرداد 30 استبانته صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها 91% تقريباً. لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص.

وكان من أهم نتائج الدراسة :

1 -وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية

والموضوعية والكفاءة المهنية). من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

2 -وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق

والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات). من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

3 -وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

1 -ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.

2 -ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

3 -ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

- دراسة (محمد فلاق) بعنوان :

"التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة

على شهادة الجودة الايزو 9001".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 ، كما حاولت تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي وضبط الجودة .وقد تم تطوير استبانته من عينة الدراسة المتمثلة في المدققين الداخليين ومراقبي الجودة في 10 مؤسسات عمومية اقتصادية حاصلة على شهادة الايزو 9001.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها :

الدراسة أن هناك اختلافا في الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال ضبط الجودة" تدقيق الجودة الداخلي "في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو 9001 ، بحيث يمارس التدقيق الداخلي مهام جديدة بالنسبة له مرتبطة بنظام إدارة الجودة.

كما توصلت إلى وجود علاقة تنسيق ذات دلالة إحصائية بين أعمال التدقيق الداخلي وأعمال ضبط الجودة تدقيق الجودة الداخلي عند تقييم أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001.

-2-8- الدراسات الأجنبية :

دراسة (White, Alexander, 1999) بعنوان:

" Internal Audit : Trends and Practices "

أعدت هذه الدراسة لمعهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين الجانب النظري و المهني للتدقيق الداخلي في أمريكا.

- بينت الدراسة أن معظم المنشآت تعزز دوائر التدقيق الداخلي التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى (غير المحاسبة) مثل الضرائب، الحاسب و الإدارة.

- بينت هذه الدراسة أن هناك أعمال غير مرتبطة بشكل مباشر بالتدقيق قد شارك بها المدققون الداخليون و قد بلغت نسبة تلك الأعمال 16 % من الأعمال الاعتيادية، و هذا يدل على اختلاف الواقع العلمي للتدقيق الداخلي عن الواقع النظري له، و أن قيام المدقق الداخلي بأعمال تنفيذية ليست من مهام التدقيق الداخلي سيؤدي إلى إضعاف موضوعيتهم عن إبداء آرائهم المهنية.

- و قد أظهرت الدراسة أن 67 % من المستجيبين استخدموا العينات الإحصائية في إنجازهم لأعمال التدقيق الداخلي.

- بينت الدراسة أن 54 % من المستجيبين صرحوا بأن المواضيع الخاضعة للتدقيق متفق عليها مع مدير دائرة التدقيق الداخلي و 43 % منهم لا يتفقون معه و أن 48 % من المدققين الداخليين أفادوا أنهم دائماً يقومون بإعلام الخاضعين لعملية التدقيق لمواعيد التدقيق و أن 40 % منهم أفادوا بأنهم أحياناً يقومون بإعلامهم و أن 11 % لا يعلمون العاملين الخاضعين لعملية التدقيق عن مواعيد التدقيق .

- بينت الدراسة ان 97 % من المدققين الداخليين يقومون بمراجعة تقرير التدقيق الداخلي مع العاملين الخاضعين لعملية التدقيق قبل رفعها إلى الإدارة.

- أما علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي فقد أظهرت الدراسة أن المدقق الخارجي يلعب دوراً هاماً في تطوير خطة التدقيق الداخلي ، فمن بين 380 حالة تبين أن التدقيق الداخلي تلعب دوراً هاماً في الجوانب التالية : المساعدة في تطوير و إعداد البرامج التدقيقية 15 % ، التوصية بتغيير البرامج و الإجراءات المتبعة 38 % ، اقتراح مجالات لتقييم التدقيق الداخلي 8 % ، توفير التدريب لموظفي التدقيق الداخلي 22 %.

- دراسة (Arena, et al,2006) بعنوان:

" Internal Auditing in Italian organizations : A multiple case study "

هدفت الدراسة إلى وصف الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية في ستة شركات إيطالية وتحري وتحليل أثر التعليمات المشددة عليها، بدراسة مقارنة بين أقسام المراجعة الداخلية في هذه الشركات الستة، و إجراء المقابلات مع مدراء المراجعة الداخلية في هذه الشركات والاطلاع على عينات من تقارير المراجعة الداخلية والوثائق العامة والتعليمات الداخلية المتعلقة بالحوكمة فيها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع كبير بين الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية، وكذلك ركزت الدراسة على الضغوط المؤسسية التي يتعرض لها المراجعون الداخليون وقدمت الدراسة دليلاً إضافياً على تأثير العوامل الأخرى على تطور أداء أقسام المراجعة الداخلية حيث يوجد في إيطاليا ثلاثة نماذج من الشركات، النموذج الأول هو تلك الشركات التي لا يوجد بها قسم مستقل للمراجعة الداخلية ولكن يوجد بها نظام للرقابة الداخلية كأحد المتطلبات القانونية، أما النموذج الثاني فهو شركات يوجد بها قسم مستقل للمراجعة الداخلية ولكن ينحصر دورها في مراجعة الالتزام بالقواعد والإجراءات وهذه الشركات أشارت فيها المقابلات إلى 9 وجود مدى كبير من الضغوط المؤسسية، أما النموذج الثالث فهو الشركات التي لا يتعدى دور المراجعة الداخلية فيها الرقابة على القوائم المالية واختبارات الالتزام بالقواعد والإجراءات إلى العمليات الإدارية بمراحلها وأنواعها ومستوياتها المختلفة وأظهرت المقابلات في هذه الحالة أن العوامل المؤثرة على تطور أداء أقسام المراجعة الداخلية علاوة على الضغوط المؤسسية يمكن حصرها بالتالي:

1- التدريب والثقافة حيث أن الدور الاستشاري للمراجعين الداخليين يضطرهم إلى الإلمام بجميع مراحل العمل في المشروع.

2- الشخصية والقدرات القيادية والتي تجعل المراجع الداخلي قادراً على إقناع جميع مستويات المشروع بدوره في تدعيم وإسناد النشاط.

3- تعاون الإدارة وتجاوبها حيث أن هذا التعاون مهم جداً لدور المراجع الداخلي.

- دراسة (Leung , Philomena 2003) بعنوان:

"The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Management in Australia"

عام 2003 والمنشورة على موقع مؤسسة المدققين الداخليين في استراليا والتي هدفت إلى تعريف وتحديد هياكل المسؤولية وأهداف التدقيق الداخلي في المنظمات الاسترالية وتحديد دورها في حوكمة هذه المنظمات ودراسة الوضع الإداري والتنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي وتقديم توصيات حول تعزيز فعالية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات ودعم الإدارة السليمة كما قام الدكتور فيلومينا بدراسة المؤهلات العلمية للمدققين الداخليين والمسؤولين عنهم كما قام بدراسة خط التقرير الخاص بهم وقد قام الباحث لانجاز مهمته بإجراء بحث عبر البريد الإلكتروني في ديسمبر عام 2002 لجمع معلومات يتمكن من خلالها من تحديد وحصر الوظائف الحالية للتدقيق الداخلي من خلال مسؤوليات المدراء التنفيذيين للتدقيق وعلاقة المدراء التنفيذيين للتدقيق مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة، وقد قام الباحث بإجراء نحو 25 مقابلة شبه مهيكلة للحصول على إيضاحات حول عمليات الحوكمة.

وكان من أهم النتائج أن % 97 من المنظمات الاسترالية لها ميثاق للتدقيق الداخلي وأن المنظمات المتبقية لها لائحة بالسياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي وان ميثاق التدقيق في معظم هذه الشركات يغطي مسؤوليات المدقق الداخلي وسلطات الوصول وتعليمات بشأن الاستقلال وعلاقة التدقيق الداخلي مع المدققين الخارجيين ونماذج التقارير المستخدمة وقد أثنى الدكتور فيلومينا على المؤهلات العلمية للمدققين الداخليين والمسؤولين عنهم كما قام بدراسة خط التقرير الخاص بهم واستنتج إمكانية وصول التقارير إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وقد استنتجت الدراسة تزايد أهمية التدقيق الداخلي على الصعيد المهني والأكاديمي،

وان المدققين الداخليين كانوا أكثر تركيزاً على نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأن المدققين الداخليين كانوا قادرين على ممارسة أعمالاً مختلفة ومتنوعة من الأنشطة، وان هناك تضارباً في خطوط التقرير وأن دور المدقق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لا زال غير محدد بحكمة في الشركات الاسترالية، وأوصى الباحث بتعزيز هذا الدور عبر ميثاق التدقيق الداخلي ومعايير أكثر صرامة لحوكمة الشركات وإعادة الاعتبار إلى المهارات والخبرات في اختيار الموظفين الذين يقومون بمهمة التدقيق وزيادة حدة التنافس بينهم.

9- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

حسب ما اطلعت عليه من الدراسات السابقة فانه تم التركيز على مدى استخدام التدقيق الداخلي في الشركات في أماكن متفرقة من العالم منها ما هو في البيئة العربية و منها ما هو في بيئات أخرى أجنبية ، و اتفقت جميعها على أهمية التدقيق الداخلي و أهمية مواكبته للتطورات الحديثة التي طرأت على هذه الوظيفة في الشركات.

و لكنها لم تركز على دور وظيفة التدقيق الداخلي في زيادة ربحية الشركة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة حيث لم نجد و لا دراسة عالجت موضوع التدقيق الداخلي و دوره في زيادة ربحية الشركة على مستوى الجزائر بصفة عامة وولاية سعيدة بصفة خاصة.

10- خطة الدراسة :

تمت معالجة هذه الدراسة في ثلاثة فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار العام، مشكلة وأهداف وأهمية وفرضيات الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة مع ذكر كل من منهجية الدراسة ونموذج الدراسة.

كما تم تغطية الفصل الثاني عن طريق الإلمام بموضوع التدقيق الداخلي و كذلك ربحية الشركة .

وفي الفصل الثالث (الإطار التطبيقي) فقد تم محاولة تطبيق الجانب النظري على مجتمع الدراسة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الفصل الثاني :

الإطار النظري

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المنشآت في مختلف الدول. وأصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية .

كما تعتبر الربحية هدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة.

وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه مبحثين رئيسيين .

1- التدقيق الداخلي:

1-1- مفهوم التدقيق الداخلي:

لقد قدمت العديد من التعريفات للتدقيق:

فقد عرف بأنه تدقيق للعمليات والسجلات بصورة مستمرة يتم تدقيق داخل المشروع بواسطة جهاز وظيفي معين للقيام بهذا العمل ووجود مثل هذا الجهاز الوظيفي يؤدي إلى ضمان أن النظام المحاسبي كاف و يتم تنفيذه طبقا للإجراءات المخططة كما يترتب عليه تسهيل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية .

كما عرف بأنه نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء إليه لمساعدة الإدارة العليا في المنشآت الكبيرة على إدارة أعمالها بفاعلية وهو وظيفة من وظائف المشروع مستقلة عن الوظائف المحاسبية التشغيلية ومسؤول تجاه الإدارة العليا مباشرة (احمد حلمي ، 2009،ص27)

كما عرفه معهد المدققين الداخليين في إنجلترا بأنه عملية تقييم مستمرة تنشئ داخل التنظيم بهدف خدمة هذا التنظيم وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة وتوصيل نتائج هذا التدقيق، ويوجد تعريف يشير إلى أن التدقيق الداخلي وسيلة تقييم لعملية تدفق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها و كمالها، ويتم التحقق من ذلك عن طريق التحقق من توافر التجانس الذاتي والمتبادل للبيانات . (احمد حلمي ، 2009،ص28)

كما عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإدارة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد للممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتعريفه " على انه نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي و نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة المنشأة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه."

(خلف عبد الله الوردات ، 2006 ، ص 32-33)

بينما المفهوم الذي وضعه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقا لمعيار التدقيق الدولي (610) المعدل عام 2004 يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو (IFAC 2005) : " تقويم أنشطة المنشأة المتعارف عليها كخدمة للمنشأة ومن ضمن وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها".

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التدقيق الداخلي هو أعم واشمل من مجرد تدقيق مالي ومحاسبي وإنما يشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتقييم الخطط والإجراءات والسياسات اقتراح السبل المناسبة لتطويرها والالتزام بها من قبل الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة والمحافظة على أصول المنشأة .

2-1- أهمية التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي.

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة، ووضع المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة. (احمد محمد مخلوف 2007، ص60)

3-1- أهداف ووظائف التدقيق الداخلي:

1-3-1- أهداف التدقيق الداخلي:

لقد انحصر هدف التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ونتيجة لتطور الزمن، فقد تطورت أهداف المراجعة الداخلية، وأصبحت أهدافها تتلخص في الآتي:

- ✓ تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية.
- ✓ تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها إلى الحد الأدنى.
- ✓ التحقق من إتباع الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.
- ✓ مقابلة المعايير الموضوعية.
- ✓ الاستخدام الكفاء والفعال للموارد.
- ✓ مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسئولياتهم بكفاءة وفاعلية.

(عبد السلام عبد الله، 2010، ص43)

1-3-2- وظائف التدقيق الداخلي:

يمكن إيضاح أهم الوظائف فيما يلي :

1. تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي ، وذلك بهدف :

أ . التأكد من أن النظام المحاسبي ونظم الضبط الداخلي سليم .

ب . التأكد من أن هذه النظم هي الأنسب للمنشأة .

ج . اقتراح التحسينات لهذه النظم أولاً بأول .

2. تقييم الخطط والإجراءات :

حيث أن هدف هذه الوظيفة هو العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم

والإجراءات التي تستخدمها الشركة يقصد اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة ولا يقتصر

الفحص على فحص أنظمة المحاسبة أو نظم الرقابة الداخلية بل يجب أن تعطي المراجع

الداخلي السلطة اللازمة لفحص جميع أوجه نشاط المنشأة .

3. مراعاة التزام الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة :

حيث أن المراجع الداخلي يقوم بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات وتوضيح هذه السياسات

للموظفين في حالة الاعتراض عليها .

4. حماية أموال المنشأة :

حيث أن وضع وتنفيذ النظم السليمة للمراقبة الداخلية يكفل للمنشأة حماية أصولها وأموالها

ضد ما قد يرتكبه الموظفون من تلاعب أو اختلاس , وحماية أموال المنشأة لا تقتصر فقط

على اكتشاف الغش أو تعقبه ولكن تتمثل أيضاً في تفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو

إساءة الاستعمال مثل خسائر التخزين غير السليم .

وتشمل الحماية أيضاً إجراء التأمين اللازم على الأصول بالقيمة الكافية لتعويض الخسائر

التي قد تنشأ عن الحوادث التي تتعرض لها وإجراء التأمين ضد خيانة الأمانة على الموظفين

الذين يتداولون الأصول النقدية أو شبه النقدية .

5. تحقيق صحة البيانات المحاسبية والإحصائية:

حيث تعتمد المستويات الإدارية المختلفة على البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية التي تقدم لها في اتخاذ القرارات اللازمة لتيسير أعمال المنشأة وفي رسم سياساتها المستقبلية والمراجع الداخلي يقوم بتحقيق واستيفاء هذه البيانات وملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وبذلك يتم توجيه المنشأة بواسطة الإدارة في الاتجاه والطريق الصحيح

1-3-3- وظائف أخرى للمراجعة الداخلية:

1. فإدارة المراجعة الداخلية يمكن أن تخدم المنشأة في :

تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القدامى المنقولين إلى وظائف لم يكتسبوا فيها التدريب الكافي وذلك لأن إدارة المراجعة الداخلية تكون على علم تام بالنظم والإجراءات الخاصة بجميع وظائف المنشأة .

2. وجود إدارة للمراجعة الداخلية وقيامها بواجباتها المطلوبة منها في الفحص والتحقيق

يدعو في ذاته إلى قيام جميع موظفي المنشأة بواجباتهم بكل دقة وعناية ويدعو أيضاً إلى منع فرص ارتكاب الغش أو تقليبها إلى الحد الأدنى ، وذلك لخوف باقي الموظفين من كشف أي تلاعب لهم .

3. المراجع الداخلي يساعد المراقب الخارجي مما يطمئن المراقب إلى سلامة أعمال

ودقة حسابات المنشأة .

4. قيام المراجع الداخلي بالاستقصاءات أو بحوث خاصة تطلبها الإدارة مثل تحليل

أرصدة المصروفات المختلفة .

5. الاتصال دورياً بالعملاء والتصديق على حساباتهم وإبداء ملاحظاتهم وفحص

الحسابات المتأخرة وحث إدارة التحصيل على القيام بواجباتهم .

6. فحص طرق الشراء واستلام البضاعة والتأكد من تنفيذ الأوامر

7. فحص طرق البيع والسياسة البيعية وتحديد الائتمان وتكلفة المبيعات وتتبع المردودات

8. مراقبة ودراسة عمليات المنشآت الصناعية وتحليل حسابات التكاليف والربط بينها

وبين الحسابات المالية .

ومما سبق يتضح أن إدارة المراجعة الداخلية تعمل لصالح الإدارة وتعتبر ساعدها الأيمن إذ عن طريقها تطمئن الإدارة على أن كل شخص يقوم بالعمل المناط به وفي حدود اختصاصاته الأوامر المعطاة له كما تقوم المراجعة الداخلية أيضاً بالتنسيق بين الإدارات المختلفة ، وذلك بحكم اتصالها بكل إدارة من إدارات المشروع .

(www.4shahed.com)

4.1- المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

يتكون الإطار العام لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي) التي وضعها معهد المراجعين عام 1978 وتم تعديلها عام 1993 من خمسة معايير عامة، تم تبويبها في خمسة (IIA) الداخليين مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتباراً من سنة 2004 من مجموعتين هما:

أولاً: معايير السمات (سلسلة الألف 1000)

والتي تتناول معايير السمات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية، وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات (وثيقة المراجعة الداخلية) الاستقلالية والموضوعية، البراعة وبذل العناية المهنية والرقابة النوعية وبرامج التحسين.

ثانياً: معايير الأداء (سلسلة الألفين 2000)

وهي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أداء المراجعة الداخلية وشملت على إدارة نشاط المراجعة الداخلية (الخطة السنوية) طبيعة العمل، تخطيط المهمة، تنفيذ المهمة، إيصال النتائج، مراقبة ورصد مراحل الانجاز وقبول إدارة المخاطر.

ومما سبق، نجد أن أهم التطورات التي حدثت في معايير المراجعة الداخلية والتي يمكن إدراجها في (IIA) آخر إصدار للمعايير لسنة 2008 من طرف معهد المراجعين الداخليين جدول (1-2) على النحو التالي:

الفصل الثاني: الإطار النظري

جدول (1-2): المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	2000	إدارة نشاط المراجعة الداخلية
1010	الإدراك لتعريف المراجعة الداخلية والميثاق الأخلاقي وللمعايير الممارسة المعنية	2010 2020 2030 2040 2050 2060	التخطيط الاتصال والموافقة الموارد الإدارية السياسات والإجراءات التنسيق التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا
1100	الاستقلال والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1110	الاستقلال التنظيمي	2110	الحوكمة
1111	التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة	2120	إدارة المخاطر
1120	الموضوعية الفردية	2130	الرقابة
1130	الإضرار بالاستقلال والأهداف		
1200	البراعة والعناية المهنية	2200	التخطيط للمهمة
1210	البراعة المهنية	2101	اعتبارات التخطيط
1220	العناية المهنية	2210	أهداف المهمة
1230	التطوير المهني المستمر	2220 2230 2240	نطاق المهمة المهمة وتخصيص الموارد المهمة وبرنامج العمل
1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين	2300	إنجاز أداء (المهمة)
1310	متطلبات تأكيد الجودة وبرامج التحسين	2310	التعريف بالمعلومات
1311	التقييمات الداخلية	2320	التحليل والتقييم
1312	التقييمات الخارجية	2330	توثيق المعلومات
1320	التقرير عن برامج الجودة	2340	الإشراف على المهمة
1321	استخدام "أنجز طبقاً للمعايير"		
1322	الإفصاح عن عدم التوافق		
		2400	إيصال النتائج
		2410	مقاييس الاتصال
		2420	نوعية الاتصال
		2421	الأخطاء والحذف
		2430	استعمال "أنجز طبقاً للمعايير"
		2431	الإفصاح عن حالات عدم الالتزام
		2440	نشر النتائج
		2500	المتابعة
		2600	قرار الإدارة العليا قبول المخاطر

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية. (احمد حلمي ، 2005 ،

ص 96).

2- ربحية الشركة:

2-1- تعريف الربحية:

هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد أن جهداً كبيراً يوجه نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح. بعض الأمثلة على نسب الربحية: هامش صافي الربح ومجمل الربح، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المستثمر وصافي ربح السهم. (إسلام فيصل، 2011، ص26).

2- معايير الربحية :

لقياس الربحية معايير مختلفة أهمها اثنان:

- القوة الإيرادية: والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتستند القوة الإيرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية. أي تقيس قدرتها على توليد الربح التشغيلي
- العائد على الاستثمار: وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل.
- العائد على أموال أصحاب المشروع أو على حق الملكية.

1-2-2- مفهوم القوة الإيرادية :

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه.

تعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي ، ورياضياً هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المنشأة

وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاية المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات التي حققت، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى والمنشآت الأخرى التي تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في مدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل عملياتها، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة .

وتعد القوة الإيرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام

صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى . (إسلام فيصل ، 2011، ص27).

2-2-2- عناصر القوة الإيرادية:

لاحتساب القوة الإيرادية، نحتاج إلى العناصر التالية :

1- المبيعات :

ويقصد بذلك صافي المبيعات بعد طرح أية مردودات للمبيعات وأي خصم مسموح به .

2- صافي الأصول العاملة :

وتعني جميع الأصول، أي الموجودات التي تستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق الإيراد العادي للعمليات وذلك بعد طرح مخصصات الديون المشكوك فيها والإستهلاكات وأية مخصصات أخرى . هذا ويجب استبعاد أية أصول لم تساهم في تحقيق الربح كأصول المؤجرة وكذلك الاستثمارات .

3- صافي ربح العمليات : ويقصد به ذلك الربح الذي يتحقق من نشاط المنشأة الرئيسي باستعمال أصولها العاملة، دون أن يشمل ذلك أية إيرادات أو مصروفات لا تتعلق بالعمليات العادية للمؤسسة .

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة

----- = القوة الإيرادية

صافي الأصول العاملة

3-2-2- طرق تحسين القوة الإيرادية:

من المفروض أن تسعى إدارة المنشأة إلى زيادة قوتها الإيرادية دوماً. وهناك عدة طرق لتحسين القوة الإيرادية يمكن إجمالها بما يلي :

✓ تحسين الحافة (هامش الربح التشغيلي) :

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (المصاريف التشغيلية)
- تخفيض تكاليف العمليات بنسبة أكبر من تخفيض المبيعات .
- زيادة المبيعات مع ثبات تكاليف العمليات .
- ثبات المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .
- زيادة المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .

✓ تحسين معدل الدوران الأصول العاملة :

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة صافي الأصول العاملة .
- تخفيض المبيعات بنسبة أقل من تخفيض صافي الأصول العاملة.
- زيادة المبيعات مع ثبات صافي الأصول العاملة .
- ثبات المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .
- زيادة المبيعات و تخفيض صافي الأصول العاملة .

✓ تغيير كل من الحافة ومعدل الدوران :

- تحسين الحافة مع ثبات معدل الدوران
- تحسين معدل الدوران مع ثبات الحافة
- تحسين معدل الدوران وتخفيض الحافة بحيث تكون الزيادة في معدل الدوران أكبر من نسبة انخفاض الحافة .

- تحسين معدل الدوران وتحسين الحافة : تحسين الحافة وتخفيض معدل الدوران بحيث تكون نسبة الزيادة في الحافة اكبر من نسبة انخفاض معدل الدوران.
(إسلام فيصل، 2011، ص29-30).

4-2-2- العائد على الاستثمار :

إن مفهوم العائد على الاستثمار يعكس ربحية الأموال المستثمرة في المشروع الاقتصادي، و لذلك يستخدم كمقياس لأداء الإدارة في إدارة رأس المال المستخدم ، كما انه يمكن عده هدفاً تسعى الإدارة إلى تحقيقه .

هناك مفهومان شائعان للاستثمار هما:

المفهوم الأول: ويقصد به جميع الأموال المستثمرة في المشروع، أي إجمالي موجوداته، وطبقاً لهذا المفهوم فإن العائد على الاستثمار هو العائد على الموجودات.

المفهوم الثاني: ويقصد به الأموال المستثمرة من قبل أصحاب المشروع، أي حقوق أصحاب وطبقاً لهذا المفهوم فإن العائد على الاستثمار يعني العائد على حقوق أصحاب المشروع.

يتأثر العائد على الاستثمار بثلاثة متغيرات رئيسية هي :

- 1- صافي رأس المال المستخدم، وذلك باستبعاد الاستثمارات الخارجية والأصول الجديدة التي لم تستخدم خلال مدة الحساب.
- 2- صافي المبيعات خلال مدة الحساب، مع استبعاد الإيرادات التي لا تتصل بالنشاط العادي للمشروع.
- 3- أرباح الاستثمار قبل طرح الفوائد وذلك لقياس ربحية الأموال الكاملة المستخدمة ، ومن ضمنها الديون التي ساعدت على زيادة العائد على الاستثمار .

الفصل الثاني: الإطار النظري

هذا ويحسب العائد على الاستثمار مباشرة وفقاً لما يلي :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي مجموع المبيعات}}$$

كما ويحسب بشكل غير مباشر :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي مجموع المبيعات}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان معدل دوران الموجودات كما أنها لا تهمل موضوع نسبة الربحية , ولهذا فإن بعض المنشآت بغية زيادة العائد على الاستثمار تعمل على زيادة معدل دوران الموجودات مع المحافظة على نسبة معينة من الربحية , مما يؤدي إلى تحقيق عائد على الاستثمار مشابه للمعدل أو أعلى من المعدل الذي تحققه الشركات الأخرى المنافسة , وهذا ما يساعدها على تخفيض سعر السلعة وزيادة قدرتها التنافسية .

(ماهر الخزاعي، 2009، ص22)

3-2- نسب الربحية

الشكل التالي يلخص نسب الربحية:

الشكل (2-1): نسب الربحية

<u>نسب قياس الربحية</u>	
$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	هامش مجمل الربح
$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	هامش صافي الربح
$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}}$	معدل العائد على حقوق المساهمين
$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$	معدل العائد على الأصول

(ماهر الخزاعي، 2009 ص 23)

الفصل الثاني: الإطار النظري

أ- هامش مجمل الربح: **Gross Profit Margin**

وهو نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات. كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين .

(ماهر الخزاعي، 2009، ص 23)

ب- هامش صافي الربح: **Net Profit Margin**

وهو نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات. هذه النسبة تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات. لاحظ هامش الربح المحمل قد يكون عاليا بينما هامش صافي الربح منخفضا وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد قروض. وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشرا على نجاح العملية الأساسية بينما فشل الشركة في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف الشركة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية

ت- معدل العائد على حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية) : **Return On Equity ROE**

وهو نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين. نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية العام تختلف عنها في نهاية العام، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين

متوسط حقوق المساهمين = $0.5 * (\text{متوسط حقوق المساهمين في بداية العام} + \text{متوسط حقوق المساهمين في نهاية العام})$

البعض يستخدم متوسط حقوق المساهمين كما هو موضح أعلاه والبعض يستخدم حقوق المساهمين في نهاية العام، وهذا يتكرر في نسب أخرى

هذا مؤشر هام جدا لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين. فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا عن أداء الشركة .

(ماهر الخزاعي، 2009، ص 24)

ث- معدل العائد على الأصول : Return On Assets

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة). يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى. معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون. ربما تبادر إلى ذهنك أن بعض الأنشطة تحتاج أصولاً أكبر من غيرها، هذا صحيح ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بين شركتين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل هذه أو نجاح تلك. ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس الشركة عاماً بعد عام أو أن نقارنه بالشركات المماثلة من حيث طبيعة النشاط .

(ماهر الخزاعي، 2009، ص25)

الفصل الثالث :

الإطار

التطبيقي

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

1- الطريقة والإجراءات:

1-1- مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الموظفين العاملين في مصلحة المحاسبة و التدقيق بعدة شركات; وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد المجتمع حيث تم توزيع 80 استبانة و استرجاع 75 استبانة وبعد تفحص الاستبانات لم يتم استبعاد أي من الاستبانات نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 75 استبانة.

جدول رقم (1-3): توزيع الاستبانات على الشركات

الرقم	الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
1	شركة مواد التنظيف للغرب	12	12
2	شركة المواد الكاشطة و الزجاج	14	13
3	شركة العتاد الفلاحي	12	12
4	شركة المياه المعدنية	15	13
5	شركة الحليب بالغرب	14	13
6	شركة سونطراك	13	12
	المجموع	80	75

المصدر: من إعداد الطالب

1-2- أداة الدراسة:

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

➤ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتكون من 4 فقرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، العمر)

➤ **القسم الثاني:** يتناول أهمية التدقيق الداخلي و دوره في تحسين كفاءة و زيادة قيمة الشركة، و تم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:

المحور الأول : يناقش مدى مساهمة تقييم و تقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، ويتكون من 6 فقرات.

المحور الثاني : يناقش مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، ويتكون من 8 فقرات.

المحور الثالث : يناقش مدى التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، ويتكون من 8 فقرات.

المحور الرابع : يناقش مدى مساهمة خبرة و معرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الخامس : يناقش مدى مساهمة استقلالية و موضوعية المدقق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، ويتكون من 8 فقرات.

3-1- خصائص وسمات مجتمع الدراسة:

1-3-1- المؤهل العلمي:

جدول رقم (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	12	16.0
ليسانس	61	81.3
ماجستير	2	2.7
دكتوراه	0	0
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين جدول رقم (2-3) أن ما نسبته 2.7 % من عينة الدراسة هم "ماجستير" و 16.0% يحملون دبلوم، أما 81.3 % و هو ما تبقى فهم من حاملي شهادة " ليسانس " وان العينة خالية من تخصص دكتوراه. بمعنى أن هناك ما نسبته 97.3 % من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم فأكثر.

2-3-1- التخصص العلمي:

جدول رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	65	86.7
علوم مالية و مصرفية	0	0
إدارة أعمال	10	13.3
أخرى	0	0
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين جدول رقم (3-3) أن ما نسبته 13.3 % من عينة الدراسة تخصصهم " إدارة أعمال أما 86.7% مما تبقى ف لديهم تخصص "محاسبة".

- مما يدل على أن النسبة الكبرى من العينة من تخصص المحاسبة ويليها إدارة الأعمال وتخصصات أخرى

1-3-3- عدد سنوات الخبرة :

جدول رقم (4-3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
17.3	13	أقل من 5 سنوات
18.7	14	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
64	48	أكثر من 10 سنوات
100	75	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين جدول رقم (4-3) أن ما نسبته 17.3 % من عينة الدراسة فليدهم خبرة أقل " من 5 سنوات " و 18.7 % تراوحت خبرتهم " ما بين 5 و 10 سنوات " ، أما 64 % مما تبقى من عينة الدراسة بلغت خبرتهم " أكثر من 10 سنوات " ، مما يدل على أن الخبرة العملية هي في الفترة الأكبر و تتراوح ما بين 5 سنوات و 10 سنوات فأكثر مما يبين مدى الخبرة العميقة لأفراد عينة الدراسة.

4-3-1- العمر:

جدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 25 سنة	10	13.3
من 25 إلى 40 سنة	28	37.3
من 40 سنة فأكثر	37	49.3
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول (3-6) أن ما نسبته 13.3% من عينة الدراسة تبلغ أعمارهم اقل من 25 سنة و 33.3% تتراوح أعمارهم ما بين 24 و 40 سنة ، و 53.4% تفوق أعمارهم 40 سنة .

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

4-1- التحليل الإحصائي الاستبانة:

1-4-1 صدق وثبات الأداة :

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ و معامل الصدق للتأكد من ثبات أسئلة الاستبانة وصدقها ، وكانت النتائج في الجدول (7-3) كالتالي:

الجدول (7-3): اختبار ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ	المحاور	
*0.816	يناقش مدى مساهمة تقييم وتقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، (س1-س6)	المحور الأول
*0.654	يناقش مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة (س7-س14)	المحور الثاني
*0.867	يناقش مدى التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، (س15-س22)	المحور الثالث
*0.817	يناقش مدى مساهمة خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ، (س23-س29)	المحور الرابع
*0.647	يناقش مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة (س30-س37)	المحور الخامس

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

*:تم حذف السؤال (3-4-6) من الاستبانة لأنه يضعف معامل الارتباط

*:تم حذف السؤال (1-9) من الاستبانة لأنه يضعف معامل الارتباط

*:تم حذف السؤال (6-7) من الاستبانة لأنه يضعف معامل الارتباط

*:تم حذف السؤال (1-2-4) من الاستبانة لأنه يضعف معامل الارتباط

*:تم حذف السؤال (4-5-8) من الاستبانة لأنه يضعف معامل الارتباط

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع محاور الاستبانة أكبر من 0.6 مما يدل على صدق الأداة.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

2-41- اختبار توزيع البيانات :

تم إجراء هذا الاختبار باستخدام اختبار Colmogrove و كانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم (3-8): اختبار Colmogrove

Asymp.sig	z	عبارات المحاور	
0.41	1.394	يناقش مدى مساهمة تقييم وتقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة .	المحور الأول
0.000	3.107	يناقش مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة	المحور الثاني
0.000	2.295	يناقش مدى التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	المحور الثالث
0.000	2.044	يناقش مدى مساهمة خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	المحور الرابع
0.000	2.044	يناقش مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة	المحور الخامس

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

بالإضافة إلى اختبار الثبات فقد قمنا باستخدام التوزيع الطبيعي و كانت النتائج في الجدول بالنسبة للمحور الأول كمايلي (Sig) 0.41 اكبر من 0.05 المستوى المعتمد في الدراسة إذن تتبع التوزيع الطبيعي، و بالنسبة للمحاور الأخرى فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي لان (Sig) اقل من 0.05

2-4-1 نتائج اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: تم اختبار هذه الفرضية باستخدام One-Sample Test

الجدول رقم (3-9): نتائج اختبار الفرضية الأولى

الرقم	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	t
1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة	1.840	1.053	0.000	15.130
2	يتعاون مجلس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية	2.240	1.282	0.000	15.128
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	2.920	1.343	0.000	18.826
	جميع الفقرات	2.333	1.226	0.000	16.361

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات الفرضية الأولى قد بلغ

2.333، بانحراف معياري قدره 1.226، وحيث أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 16.361

وهي أكبر من قيمتها الجدولية 0.95 و بالتالي يمكننا قبول الفرضية البديلة وتقييم

المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ومما

يؤيد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوبة Sig=0.000 كان أكبر من 0.05 (مستوى

الدلالة المعتمد).

وقد اتضح لنا من خلال الفرضية بدراسة كل متغير على حدا، بناء على إجابات أفراد عينة

الدراسة انه يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة و زيادة

ربحية الشركة من خلال السؤال (1) ، وقد أشار السؤال (2) انه يتعاون مجلس الإدارة مع

الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية، كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة

نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته من خلال السؤال (5)

وما يؤكد هذا أن مستوى الدلالة المحسوب كان اقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

اختبار الفرضية الثانية: تم اختبار الفرضية باستخدام **Wilcoxon**

جدول (3-10): نتائج اختبار الفرضية الثانية

	المحور الثاني - الوسيط
Z	-10.855
Sig	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

من نتائج الاختبار أعلاه يتضح أن قيمة Z كانت -10.855 و مستوى الدلالة المحسوب 0.000 اقل من 0.05 و هذا يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بان تقييم العمليات التشغيلية يعد كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

اختبار الفرضية الثالثة: تم اختبار الفرضية باستخدام **Wilcoxon**

جدول (3-11): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

	المحور الثالث - الوسيط
Z	-5.090
Sig	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

من نتائج الاختبار أعلاه يتضح أن قيمة Z كانت -5.090 ومستوى الدلالة المحسوب 0.000 أقل من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بان التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق ينعكس على كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

اختبار الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية باستخدام Wilcoxon

جدول (3-12): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

	المحور الرابع - الوسيط
Z	-6.923
Sig	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

من نتائج الاختبار أعلاه يتضح أن قيمة Z كانت -6.923 ومستوى الدلالة المحسوب 0.000 أقل من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بان خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها لا يحسن من كفاءة و زيادة ربحية الشركة.

اختبار الفرضية الخامسة:

جدول (3-13): نتائج اختبار الفرضية الخامسة

اختبار الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية باستخدام **Wilcoxon**

	المحور الخامس - الوسيط
Z	-6.923
Sig	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

لقد أشار الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة المحسوب كان 0.000 اقل من 0.05 و هو ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة القائلة بان استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي لا يحسن من كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

3- النتائج والتوصيات:

1-3- النتائج:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ أن هنالك دوراً ملموساً لوظيفة التدقيق الداخلي في تحسين وزيادة ربحية الشركة.
- ❖ يقوم المدقق الداخلي بدور جيد في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وهذا يؤثر إيجاباً على تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في زيادة ربحية الشركة .
- ❖ إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، يؤدي بالمدقق الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين وزيادة ربحية الشركة .
- ❖ يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي في تحسين وزيادة ربحية الشركة مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة مستمرة لتحسين وزيادة ربحية الشركة .
- ❖ إن متابعة تطور معايير التدقيق الداخلي يساهم بشكل رئيسي في تحسين وزيادة ربحية الشركة لإنجاز العديد من الأهداف في الشركات ، مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركات ومدراء التدقيق الداخلي والمراجعين الخارجيين للشركات، للوصول إلى ربحية ذات كفاءة وفاعلية.
- ❖ أن توفر الفهم الكافي لأهداف الشركة لدى المراجع الداخلي، من خلال فهم طبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، يساهم في تحسين وزيادة ربحية الشركة .
- ❖ يوجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على استقلالية إدارات التدقيق الداخلي وتدعيم أركانها ومتطلباتها، ووجود الصلاحيات الكاملة للمدقق الداخلي والأخذ بتوصياته في كافة المجالات مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المدقق الداخلي بالشكل المطلوب .

2-3- التوصيات:

- ❖ ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي من خلال وضع خطط مراجعة داخلية تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلية بالاتساق مع أهداف الشركة.
- ❖ ضرورة أن تقوم الشركات بتوفير توثيق لعناصر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها يقوم على أساسه المدقق الداخلي بتقييم هذا النظام.
- ❖ ضرورة قيام المراجع الداخلي بدراسة العمليات التشغيلية، والقيام بتحليلها وإظهار الأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة، لتحسين كفاءة وزيادة ربحية الشركة .
- ❖ العمل على مواكبة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال والاعتراف بالتطورات الحديثة في التدقيق الداخلي و ربحية الشركة.
- ❖ ضرورة التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة لتأهيل المدققين الداخليين للقيام بأدوارهم بالشكل المطلوب.
- ❖ العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية التدقيق الداخلي لكي تتمكن من القيام بأداء مهامها على أكمل وجه لضمان تحسين وزيادة ربحية الشركة .
- ❖ حث الشركات على إيجاد آلية معينة لتبادل الخبرات والآليات والاستراتيجيات المتبعة في مثل هذا الموضوع.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- 1 - احمد حلمي جمعة "الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع /الأردن 2009.
- 2 - احمد حلمي جمعة " المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية " /2005
- 3 -خلف عبد الله الوردات " التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية"، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع / الأردن 2006.
- 4 -زاهر الرمحي "التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية (المفاهيم الحديثة والأهداف وإجراءات التعامل)" الخرطوم/السودان 2010 .

2- الرسائل والمنشورات:

- 1 -احمد محمد مخلوف "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية الدولية" في البنوك التجارية الأردنية. مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية، 2007
 - 2 -إسلام فيصل احمد " احمد خليل"، اثر التمويل على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية و على سياستها في توزيعات الأرباح- دراسة تحليلية- رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الأوسط / 2011.
 - 3 -ماهر الخزاعي "إدارة السيولة والربحية " جامعة دمشق – كلية الاقتصاد ماجستير إدارة أعمال .
 - 4 - عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة " التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية" رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق / 2010 .
- www.4shahed.com- 5

الملك



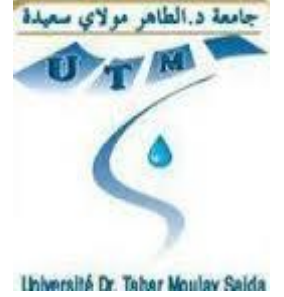
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية LMD

تخصص محاسبة و جباية



استبانته لبيان دور التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.....

تهدف هذه الاستبانة إلي التعرف على دور التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) في تحسين كفاءة و زيادة الربحية في الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات الوطنية – سعيدة -

وذلك كبحت أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماستر في المحاسبة والجباية، كما إن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في الجزائر، ويساعد في بيان دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة زيادة الربحية في الشركات الجزائرية. لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم بأن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

إعداد الطالبة: عداوي غنية

الرجاء وضع علامة (×) في الإجابة المناسبة :

أولاً: الأسئلة العامة:

1. المؤهل العلمي: دبلوم ليسانس
 ماجستير دكتوراه

2. التخصص العلمي: محاسبة علوم مالية و مصرفية
 إدارة أعمال أخرى حددها.....

3. سنوات الخبرة : اقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات

أكثر من 10 سنوات

4. العمر: اقل من 25 سنة من 25 إلى 40 سنة

من 40 سنة فأكثر

الفرضية الأولى : تقييم وتقويم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة ..

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.					
2	يتعاون مجلس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية					
3	يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات.					
4	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الاستثمارات المختلفة في الشركة.					
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.					
6	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.					

الفرضية الثانية: تقييم العمليات التشغيلية يعد كأحد مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

					الأسئلة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يتم الرقابة الفعالة على مدخلات العمل بكافة مراحلها و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة ربحية الشركة.	1
					يتم الرقابة الفعالة على استخدام القوى العاملة والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	2
					تقوم الإدارة بوضع خطط للحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	3
					يتم عمل تخطيط وجدولة للإنتاج و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	4
					طرق الرقابة على جودة المنتجات، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية مما يساهم في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	5
					الرقابة عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	6
					إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	7
					وجود أدوات للرقابة على جودة المنتجات داخل المنشأة، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة و ربحية الشركة.	8

الفرضية الثالثة : التزام المدقق الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير التدقيق
ينعكس على كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الأسئلة
					1 يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين كفاءة و ربحية الشركة .
					2 يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين كفاءة و ربحية الشركة .
					3 يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين كفاءة و ربحية الشركة .
					4 يقوم المراجع الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته والتي تمكنه من تحسين كفاءة و ربحية الشركة .
					5 يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تحسين كفاءة و ربحية الشركة .
					6 يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة والتي لا يمكن اكتشافها من خلال إجراءات التأكد وحدها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة .
					7 يتم توفير فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية .
					8 يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم .

الفرضية الرابعة: خبرة ومعرفة المدقق الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها يحسن من كفاءة و زيادة ربحية الشركة.

					الأسئلة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					تتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	1
					تتوفر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	2
					يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	3
					يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	4
					يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم للخطوات الإجرائية وإستراتيجية العمل بالشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	5
					يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم كاف لأهداف الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	6
					يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	7

الفرضية الخامسة : استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في يحسن من كفاءة و زيادة ربحية الشركة .

					الأسئلة	
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1					يوجد لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	
2					يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.	
3					يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ، ويكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة.	
4					يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة.	
5					لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصصلحة الشركة في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	
6					يتم توفير كافة الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب.	
7					يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة و زيادة ربحية الشركة.	
8					يوجد للمراجع الداخلي استقلال عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.	